قـرار رئيـس جمهوريـة مصـر العربيـة

رقـم ٢٩٠ لسنـة ١٩٩٣

بشـأن الموافقـة علـى البروتوكـول المالـى

بيـن حكومتـى جمهوريـة مصـر العربيـة وفرنسـا

الموقـع فـى باريـس بتاريـخ ١٦ / ٣ / ١٩٩٣

والخـاص بتمويـل مشـروع مستشفـى شـرق المدينـة بالإسكندريـة

رئيـس الجمهوريـة

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مـادة وحيـدة)

ووفق على البروتوكول المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربيـة وفرنسـا الموقـع فى باريس بتاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٩٣ والخـاص بتـمـويل مـسـتـشـفـى شـرق المدينة بالإسكندرية . وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ صفر سنـة ١٤١٤ هـ

(الموافق ٢٨ يوليه سنة ١٩٩٣م) .

حسنـى مبـارك

بروتوكـول مالـى

بيـن

حكومـة جمهوريـة مصـر العربيـة

و

حكومـة الجمهوريـة الفرنسيـة

خـاص بمستشفـى شـرق المدينـة

رغبة فى تقوية أواصر علاقات الصداقة والتعاون التقليدية بين البلدين ، اتفقت كل من حكومة جمهورية مصر العربية والحكومة الفرنسية على إبرام البروتوكول المالى التالية نصوصه لمشروعات التنمية الاقتصادية فى مصر .

(مـادة ١)

قيمـة وهـدف المعونـات الماليـة :

توافق الحكومة الفرنسية على أن تقدم إلى حكومة جمهورية مصر العربية منحة من الخزانة الفرنسية تهدف إلى تنفيذ المشروعات التى تدخل فى نطاق أولويات التنمية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية ، وهذه المنحة حدها الأقصى ٩,٧١٥,٠٠٠ فرنك فرنسى (تسعة مليون وسبعمائة وخمسة عشر ألفا من الفرنكات الفرنسية) لتمويل شراء سلع وخدمات فرنسية تنفيذا لمستشفى شرق المدينة بالإسكندرية .

(مـادة ٢)

طـرق استخـدام منحـة الخزانـة الفرنسيـة :

يتم إبرام اتفاق تنفيذى بين بنك كريدى ناسيونال باسم ولحساب الحكومة الفرنسية ، والبنك المركزى المصرى باسم ولحساب الحكومة المصرية وذلك لتحديد استخدام وسداد منحة الخزانة الفرنسية .

(مـادة ٣)

عمليـة المحاسبـة والسـداد :

عملية المحاسبة والسداد هى الفرنك الفرنسى .

(مـادة ٤)

اجل الاستخدام :

حتى يتسنى استخدام المنحة المحددة بالمادة (١) فإنه يتعين أن تبرم العقود الخاصة بالمشروعات المذكورة فى الملحق مع الشركات الفرنسية المنفذة فى موعد غايته ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ويدخل حيز التنفيذ فى حد أقصاه ثلاثة أشهر من هذا التاريخ .

أى سحب من المعونة الموضحة فـى البروتوكـول الحـالى لا يمكـن إتمامـه بعد ٣١ أكتوبر ١٩٩٥ ، وهذا التاريخ لا يمكن مد أجله إلا فى حالات استثنائية وذلك بعد الاتفاق بين الحكومتين بموجب خطابات متبادلة .

(مـادة ٥)

تعتبر خدمات الشحن والتأمين التى يمكن تمويلها بموجب هذا البروتوكول خدمات فرنسية فى الحالات التالية :.

- إتمام النقل وفقا لبوليصة شحن صادرة من شركة ملاحية فرنسية أو بخطاب نقل جوى صادر من شركة فرنسية للشحن الجوى أو بخطاب نقل برى صادر من شركة نقل برى فرنسية تكون معتمدة من جانب السلطات الفرنسية المعنية لشركة خدمات فرنسية .
- يتم إبرام التأمين لدى شركات معتمدة فى السوق الفرنسى .

(مـادة ٦)

التنفيذ :

يتم تنفيذ عقود المشروعات التى تمول فى نطاق البروتوكول الحالى والمشار إليها فى الملحق بموجب خطابات متبادلة بين وزارة التعاون الدولى بجمهورية مصر العربية والمستشار التجارى لدى سفارة فرنسا بالقاهرة نيابة عن السلطات الفرنسية المعنية .

لا يمكن تنفيذ عقود فى حالة وجود متأخرات مستحقة على قروض الحكومة الفرنسية أو قروض مضمونة من هيئة الكوفاس وكانت موصفا لعقد أو أى شكل آخر من أشكال الترتيبات المالية المبرمة بعد ٣١ أكتوبر ١٩٨٦ ، وتكون الحكومة المصرية قد وافقت عليها سواء ضمنت هى أو مؤسساتها فى القطاع العام أو أحد بنوك القطاع العام التالية : بنك مصر ، البنك الأهلى ، بنك الإسكندرية ، بنك القاهرة .

(مـادة ٧)

الأعبـاء الضريبيـة :

على الرغم من أحكام الاتفاق الضريبى والبروتوكول المتعلق به المبرم بين فرنسا ومصر فى ١٩ يونيو ١٩٨٠ ، ومن أجل تخصيص التمويل المقرر بموجب هذا البروتوكول للتنمية فى جمهورية مصر العربية ، فإنه من المسلم به أن العقود المنفذة وتوريد السلع والخدمات بما فيها المساعدات الفنية من جانب المؤسسات الفرنسية فى إطار هذا البروتوكول وأيضا استيراد السلع والخدمات المستخدمة فى إنتاج هذه التوريدات وتصديرها وشرائها واستخدامها أو التصرف فيها فإنها لا تخضع لأية ضرائب أو رسوم جمركية أو اشتراكات اجتماعية ولا أية أعباء إجبارية فى جمهورية مصر العربية .

ومع ذلك فإنه إذا ما كانت ثمة أعباء أيا كـان نوعهـا أو طبيعتهـا ، بالنسبـة إلى العمليات سالفة الذكر وتكون واجبة الأداء وفقا للقوانين المصرية فإن المستفيد المصرى هو الذى يتحملها .

(مـادة ٨)

تقييـم المشروعـات :

يمكن الحكومة الفرنسية أن تقوم وعلى نفقتها بتقييم لاحق للمشروعـات المدرجـة فى البروتوكول بالأسلوب الذى يمكن من تقييم أثرها على التنمية فى مصر .

ويمكن لحكومة جمهورية مصر العربية المشاركة فى هذا التقييم فى حالة رغبتها طبقا لترتيبات يتم تحديدها حتى يتسنى لها الانتفاع بصورة مباشرة من نتائج هذه الدراسة .

تلتزم حكومة جمهورية مصر العربية باستقبال بعثة التقييم الموفدة من جانب الحكومة الفرنسية وتسهيل حصولها على المعلومات الخاصة بهذه المشروعات .

(مـادة ٩)

حيـز التنفيـذ :

يدخل البروتوكول المالى حيز التنفيذ فور قيام الحكومتين بإخطار كل منهما للأخرى بإنهاء الإجراءات القانونية المتعلقة بذلك .

وإشهـــادا على مـا تقـــدم وقع ممثـلا الحكومـتين المفـوضين فى هـذا الشـأن البروتوكـول المالى .

حرر فى باريس فى ١٦ مارس ١٩٩٣ من أربع نسخ أصلية اثنتان باللغة الفرنسية واثنتان باللغة العربية وللنصين نفس الحجية .

عـن حكومـة	عـن حكومـة
جمهوريـة مصـر العربيـة	الجمهوريـة الفرنسيـة
رفيـق صـلاح الديـن	اريـان اوبلنسكـى

باريس فى ١٦ مارس ١٩٩٣

السيدة / رئيسة الوفد الفرنسى

تسلمت بمزيد من الشكر كتابكم التالى نصه :

" سعادة السفير

أسفرت المباحثات المالية التى عقدت اليوم بين الوفدين الممثلين للحكومتين الفرنسية والمصرية عن توقيع بروتوكولين ماليين يقضيان بتقديم منحتين لجمهورية مصر العربية الأولى قيمتها أربعون مليون فرنك والثانية تسعة مليون وسبعمائة وخمسة عشر ألفا من الفرنكات الفرنسية .

وأود أن أؤكد أن بروتوكول الـ ٩,٧١٥ الخاص بمعدات مستشفى شرق المدينة بالإسكندرية قد وافقت الحكومة الفرنسية على منحه إلى الحكومة المصرية نتيجة لعدم استخدام منحة سابقة بنفس القيمة مخصصة لذات المشروع تضمنها البروتوكول المصرى الفرنسى فى ٥ يونيو ١٩٨٩ . نظرا لعدم توقيع العقود المرتبطة بتنفيذ البروتوكول فى التوقيت المقرر لها (٣٠ نوفمبر ١٩٩١) فإن المنحة المقررة لم تعد قابلة للاستخدام . من ثم فإن الحكومة الفرنسية تمسكا منها بالوفاء بالتزاماتها نحو تنفيذ المشروع قد قررت تقديم منحة جديدة بنفس القيمة إلى الحكومة المصرية لضمان تمويل المشروع .

أتوجه إليكم بمزيد من الشكر إذا ما أكدتم لى موافقة الحكومة المصرية على ما سبق "

أؤكد لسيادتكم موافقة حكومتى على ما ورد بكتابكم .

سفير / رفيق صلاح الدين

رئيس الوفد المصرى

Paris, le 16 Mars 1993

Madame le Président

Vous avez bien voulu m'adresser ce jour la lettre dont le texte suit :

" A l'issue des négociations financières qui se sont tenues les 11 et 12 Mars entre nos deux Pays, nous avons signé au nom de nos deux Gouvernements deux protocoles de don d'un montant respectif de 40 et de 9,715 MF .

Je vous confirme que le protocole de 9,715 MF, relatif au financement d'équipements pour l'hôpital de Shark El Medina à Alexandrie, est octroyé par le Gouvernement Français à votre Gouvernement en raison de la non mise en œuvre, suite à une décision de la partie française, d'un montant équivalent destiné au même projet sur le protocole Franco-Égyptien du 5 Juin 1989. La date limite de signature des contracts (30 Novembre 1991) sur le protocole de 1989 étant dépassée, les fonds non utilisés sur ce protocole ne sont plus disponibles et le Gouvernement Français, qui tient à remplir son engagement de soutenir ce projet, a décidé d'octroyer un nouveau don de 9,715 MF au Gouvernement Égyptien pour en assurer le financement .

Je vous saurais gré de bien vouloir me confirmer l'accord de votre Gouvernement sur ce qui précède .

J'ai le plaisir de vous confirmer l'accord de mon Gouvernement sur ce qui précède .

Veuillez agréer, Madame le Président, l'expression de ma très haute considération .

Le Président de
La Délégation Égyptienne,

Rafik SALAH EL DIN

Madame Ariane OBOLENSKY,
Président de la Délégation Française

قرار وزير الخارجية

رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٥

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ الصادر بتاريخ ٢٨ / ٧ / ١٩٩٣ بشأن الموافقة على البروتو وكول المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية فرنسا الموقع فى باريس بتاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٩٣ والخاص بتمويل مشروع مستشفى شرق المدينة بالإسكندرية ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٨ / ٧ / ١٩٩٣ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية البروتوكول المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية فرنسا الموقع فى باريس بتاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٩٣ والخاص بتمويل مشروع مستشفى شرق المدينة بالإسكندرية .

ويعمل به اعتبارا من ٢٨ / ٧ / ١٩٩٣

صدر بتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٩٥

وزير الخارجية

عمرو موسى